لصالح مجموعة موانئ أبوظبي.. وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية

«الوطني ـ مصر» يمول مشروع محطة سفاجا بـ 115 مليون دولار

انطلاقا من دوره الريادي بدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في مصر، يواصل بنك الكويت الوطني ـ مصر تعزيز حضوره كإحدى أبرز المؤسسات المصرفية المشاركة في تمويل المشروعات القومية الكبرى، حيث قام البنك بإبرام اتفاقية تمويل بقيمة 115 مليون دولار، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، لدعم أنشطة تطوير «موانئ نواتوم ـ محطة سفاجا» في مصر.

ويأتي هذا التمويل في إطار دعم المشروعات القومية ذات الأثر الاقتصادي طويل الأجل، والتي تعد ركيزة أساسية في تعزيز البنية التحتية اللوجستية، ورفع كفاءة الموانئ المصرية، وترسيخ موقع مصر الإستراتيجي كمركز إقليمي للتجارة وسلاسل الإمداد العالمية.

وقد حظي هذا التمويل بدعم من مؤسسة التمويل الدولية وبمشاركة بنك الكويت الوطني ـ مصر، من خلال قرض مشترك طويل الأجل بمدة استحقاق تصل إلى 15 عاما، بما يعكس ثقة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية في قوة الاقتصاد المصري، وكفاءة المشروعات المنفذة، وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية وتنموية مستدامة.

كما يعكس الثقة في القدرات التشغيلية لمجموعة موانئ أبوظبي، والدور الإستراتيجي الذي تؤديه مصر ضمن منظومة التجارة وسلاسل الإمداد العالمية، وحصل التمويل على جميع الموافقات المطلوبة، ومن المتوقع أن يتم الإغلاق المالي خلال الربع الأول من عام 2026.

مستقبل الاقتصاد المصري

وفي هذا السياق، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر، ياسر الطيب، ان مشاركة البنك في هذا التمويل الضخم تعكس التزامه الإستراتيجي بدوره كشريك تنموي فاعل في دعم الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن تمويل المشروعات القومية الكبرى يمثل محورا رئيسيا في توجهات البنك.

وأوضح أن مشروعات تطوير الموانئ والبنية التحتية اللوجستية تعد من أبرز دعائم النمو الاقتصادي،، لما لها من أثر مباشر في تنشيط حركة التجارة الخارجية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وخلق فرص عمل مستدامة، حيث تمثل الموانئ واحدا من أهم هذه المشروعات لما تسهم به في تنشيط ورواج حركة التجارة الخارجية للدولة، فضلا عن دعم خطط الدولة لتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر، كواحدة من أهم مناطق الدعم اللوجيستي على البحر الأحمر.

وأشار إلى أن التمويلات طويلة الأجل التي يوفرها القطاع المصرفي تمثل عنصرا حاسما في تحويل الخطط التنموية إلى مشروعات قائمة تحقق أثرا ملموسا على أرض الواقع،، وهو النهج الذي تتبناه كبرى البنوك العالمية في دعم الاقتصادات الوطنية.

قوة البنك وخبرته

من جانبه، أكد نائب العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني ـ مصر وليد السيوفي، أن نجاح البنك في ترتيب والمشاركة في تمويل بهذا الحجم يعكس قوة المركز المالي للبنك وخبرته في تمويل المشروعات الاستراتيجية الكبرى، إلى جانب قدرته على توفير حلول تمويلية متكاملة تتماشى مع أولويات الدولة وخططها التنموية.

وأشار إلى أن هذا المشروع يمثل إضافة نوعية لمحفظة تمويلات البنك، لما له من دور في دعم رؤية مصر 2030 من خلال تعزيز كفاءة البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار، وزيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وأضاف أن محطة «سفاجا» تعد من المشروعات ذات البعد الاستراتيجي، نظرا لدورها في خدمة حركة التجارة عبر البحر الأحمر، وربط الأسواق الإقليمية والدولية، وهو ما يتماشى مع توجهات المؤسسات المصرفية العالمية في دعم مشروعات البنية التحتية ذات الأثر الاقتصادي واسع النطاق، كما أشار إلى ان قيمة مشروع «موانئ نواتوم ـ محطة سفاجا» تبلغ نحو 200 مليون دولار، وتقع المحطة على ساحل البحر الأحمر في جمهورية مصر العربية، وهي أول محطة بحرية دولية في منطقة صعيد مصر بما يمنحه بعدا تنمويا إضافيا على المستويين الاقتصادي والجغرافي.

التمويل المستدام

بدوره، قال رئيس قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة في بنك الكويت الوطني ـ مصر أحمد الشال، ان مشاركة البنك في هذا التمويل تؤكد ثقته في الجدوى الاقتصادية للمشروع، إلى جانب التزامه بدعم المشروعات التي تراعي الأبعاد البيئية والاستدامة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المصرفية العالمية.

وأوضح أن البنك يتبنى استراتيجية واضحة تقوم على تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة، والتي أثبتت التجارب الدولية أنها تمثل أحد أهم محركات النمو الاقتصادي طويل الأجل، مشيرا إلى أن هذا التمويل ليس الأول من نوعه، حيث سبق للبنك المشاركة في تمويل عدد من المشروعات القومية الكبرى في مختلف المجالات، مثل توسعة ميناء دمياط والمحطة متعددة الأغراض (تحيا مصر) في ميناء الإسكندرية وميناء أبوقير وحواجز ميناء الماكس، وتطوير ميناء السخنة، هذا فضلا عن مشروعات بنية تحتية أخرى في مجالات الكهرباء والطاقة والطرق وغيرها، كما يوجد العديد من المشروعات الكبرى الأخرى قيد الدراسة، والتي يسعى البنك لتمويلها.

وأكد أن القطاع المصرفي يلعب دورا متزايد الأهمية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيرا في التنمية الاقتصادية، وهو الدور الذي يضطلع به أكبر البنوك العالمية من خلال دعم المشروعات الإستراتيجية التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتحسين جودة الحياة.

ياسر الطيب: المشاركة بالتمويل الضخم تعكس التزامنا الإستراتيجي بدورنا كشريك فاعل في دعم الاقتصاد المصري

تمويل المشروعات القومية الكبرى محور رئيسي بتوجهات البنك.. وتطوير الموانئ من أبرز دعائم النمو الاقتصادي

وليد السيوفي: المشاركة في تمويل بهذا الحجم تعكس قوة مركز البنك المالي وخبرته بتمويل المشروعات الإستراتيجية

محطة «سفاجا» من المشروعات ذات البعد الإستراتيجي.. نظراً لدورها في خدمة حركة التجارة عبر البحر الأحمر

أحمد الشال: «الوطني ـ مصر» ملتزم بدعم مشروعات تراعي الاستدامة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية

القطاع المصرفي يلعب دوراً متزايد الأهمية في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيراً بالتنمية الاقتصادية

«الأهلي» رعى مهرجان «نادي بورشه الكويت» السنوية

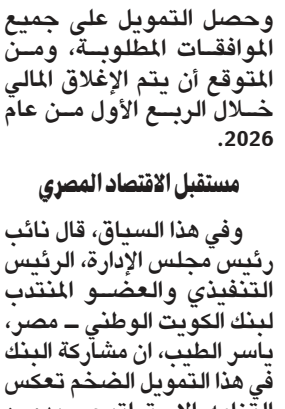

صقر آل بن علي

أعلن البنك الأهلي الكويتي دعمه لمهرجان نادي بورشه الكويت 2026 للعام الخامس على التوالي، ما يؤكد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة في الفعاليات الرياضية والترفيهية في الكويت. ويعكس استمرار رعاية البنك للمهرجان النجاح المتواصل الذي يحققه على مدار السنوات الأخيرة، والإقبال الجماهيري الكبير عليه، ويظهر مكانته المتنامية كواحدة من أبرز الفعاليات السنوية المرتقبة في الكويت، والتي تجمع بين السيارات والفعاليات العائلية. ويهدف البنك من خلال هذه الشراكة إلى دعم المبادرات التي تعزز الروابط المجتمعية، والمساهمة في تطوير منصات اجتماعية وترفيهية نابضة بالحياة في البلاد.

وشهد المهرجان الذي أقيم في مدينة الكويت لرياضة السيارات، حضور أعضاء نادي بورشه الكويت، إلى جانب سائقين لسيارات العلامة من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وسط حضور كبير لعشاق علامة بورشه في السوق المحلي من أجل التعرف على طرازات العلامة ومزاياها وتصاميمها المميزة. واحتفلت هذه الفعالية بمرور 72 عاما من التعاون بين «بورشه الكويت» وبورشه العالمية، وتضمنت سباقات مثيرة، وعرضا لسيارات «بورشه» النادرة، وأنشطة للعائلات وعشاق السيارات على حد سواء.

وشهد جناح البنك في الفعالية التي أقيمت على مدار يومين التعريف بالمنتجات والحلول المصرفية المتنوعة التي يقدمها لجميع شرائح العملاء، والمزايا والعروض الحصرية التي يقدمها بالتعاون مع العديد من الشركاء في السوق المحلي.

وبهذه المناسبة، قال رئيس وحدة الاتصالات والعلاقات الخارجية في البنك الأهلي الكويتي صقر آل بن علي «رعايتنا المستمرة لمهرجان نادي بورشه الكويت السنوي تعكس النجاح الذي حققه على مر السنين، وقدرته على جمع الأفراد والعائلات حول اهتمامات مشتركة وتجارب مميزة، وهي تجسيد لالتزامنا الراسخ في البنك الأهلي الكويتي ببرنامجنا للمسؤولية الاجتماعية، انطلاقا من إيماننا بأن دورنا يمتد ليشمل دعم المبادرات التي تعزز الروابط الاجتماعية وتدعم التميز في المجتمع الكويتي».

وأضاف: «تأتي الشراكة مع نادي بورشه الكويت للسيارات لتسليط الضوء على القيم المشتركة بينه وبين البنك، ونسعى من خلال دعمنا لمثل هذه التجمعات الشبابية والعائلية للمساهمة في خلق بيئة حيوية تدعم الهوايات المتخصصة وتنمي روح العمل الجماعي، كشريك في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة».

وتابع آل بن علي أن البنك الأهلي الكويتي يهدف خلال برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، إلى دعم الفعاليات التي تسهم في تعزيز مكانة الكويت كمركز حيوي للأنشطة الترفيهية، لافتا إلى سعي البنك الدائم لأن يكون شريكا في صناعة تجارب استثنائية لجميع شرائح المجتمع الكويتي. وتعكس مشاركة البنك الأهلي الكويتي في رعاية المهرجان التزامه الدائم ببرنامجه للمسؤولية الاجتماعية، والارتقاء بحضوره ومكانته الرائدة في أوساط جميع الفئات داخل الكويت، ما يبرز مكانته كمؤسسة مصرفية مسؤولة في القطاع المصرفي داخل السوق المحلي.

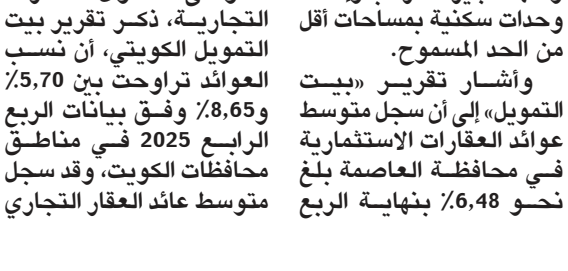

جناح البنك الأهلي الكويتي المشارك في المهرجان

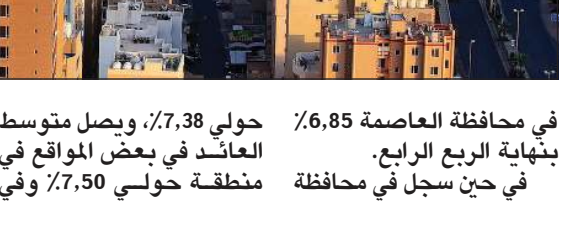

لقطة جماعية للمشاركين خلال الفعالية

بمشاركة 45 متدرباً من الكوادر الإدارية

«بوبيان» ينظّم «إدارة التغيير» لموظفي جامعة الكويت

عبدالله المحري وعبدالله الحسينان ود.دلال الطويل وعدد من قيادات جامعة الكويت يتوسطون المشاركين بالبرنامج في لقطة جماعية

نظم بنك بوبيان برنامجا تدريبيا بعنوان «إدارة التغيير ـ Change Management Training» لموظفي جامعة الكويت، بمشاركة 45 متدربا من الكوادر الإدارية، وذلك في إطار جهوده المستمرة لدعم التطوير المؤسسي وبناء القدرات المهنية.

وافتتح البرنامج الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك بوبيان عبدالله المحري، مؤكدا في كلمته أهمية إدارة التغيير في تطوير بيئات العمل المؤسسية، ودور البرامج التدريبية المتخصصة في تمكين الموظفين من تبني أساليب حديثة تسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة المخرجات.

وشهد البرنامج حضور كل من مدير جامعة الكويت د.دينا الميلم، ومساعد نائب مدير الجامعة د.دلال الطويل، إلى جانب عدد من قيادات الجامعة، بما يعكس أهمية التعاون المؤسسي وتبادل الخبرات بين القطاع المصرفي والمؤسسات التعليمية.

وركز البرنامج التدريبي على منهجية Lean Methodology، حيث تم تدريب المشاركين على أدوات التحسين المستمر الهادفة إلى رفع كفاءة العمل، وتحسين الإجراءات، وتطوير العمليات التشغيلية داخل بيئة العمل المؤسسي، من خلال تطبيقات عملية مكنت المتدربين من تحليل العمليات، وتحديد فرص التحسين، وتقليل الهدر.

من جانبه، أكد مساعد المدير العام لمكتب إدارة التغيير في بنك بوبيان عبدالله الحسينان، أهمية التعاون القائم بين بنك بوبيان وجامعة الكويت، والذي أثمر عن تقديم ورشة عمل متكاملة حول إدارة التغيير وفق منهجية Lean Management، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البنك في تطوير إجراءاته الداخلية، وتحسين الأداء، وتحقيق التميز الإجرائي والإداري.

وأضاف أن تنظيم هذا البرنامج ضمن مبادرات بنك بوبيان الرامية إلى نشر مفاهيم إدارة التغيير، وتعزيز ثقافة التطوير المستمر، ودعم الكفاءات الوطنية، بما يرفع جاهزية الموظفين لمواجهة التحديات المستقبلية.

وأوضح أن هذا التعاون يأتي ضمن استراتيجية أوسع لبناء شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص، من خلال نقل المعرفة والخبرات إلى موظفي الجامعة، بما يسهم في تطوير أدائهم وتحسين الإجراءات الداخلية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

عوائد القطاع التجاري سجلت متوسطاً بين 5,70٪ و8,65٪ في جميع المناطق بنهاية الربع الرابع من العام الماضي

«بيت التمويل»: 6,2٪ و7,1٪ متوسط عوائد العقارات الاستثمارية بنهاية 2025

كشف تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي، أن العقارات الاستثمارية حافظت على عوائدها التنافسية مقارنة بالفرص الاستثمارية الأخرى بنهاية عام 2025، حيث تتراوح نسب العوائد بين 6,2٪ و7,1٪ في الربع الرابع من العام الماضي، وذلك وفقا لعوامل التميز في المحافظات المختلفة، مع العلم أن نسبة العائد من البيع لا يشمل المخالفات المفروضة وفق اللوائح والقوانين المطبقة من بلدية الكويت، ومنها تأجير السرداب وإنشاء وحدات سكنية بمساحات أقل من الحد المسموح.

وأشار تقرير «بيت التمويل» إلى أن سجل متوسط عوائد العقارات الاستثمارية في محافظة العاصمة بلغ نحو 6,48٪ بنهاية الربع الرابع من عام 2025، وفي محافظة حولي يبلغ متوسط معدل العائد على العقار الاستثماري 6,36٪، بينما يبلغ متوسط العائد على العقارات الاستثمارية في محافظة الفروانية 6,63٪، وفي محافظة الأحمدي 6,82٪، وفي محافظة مبارك الكبير يصل متوسط العائد إلى 6,53٪، ويسجل في محافظة الجهراء 6,67٪ بنهاية الربع الرابع من 2025.

العقارات التجارية

وعلى مستوى العقارات التجارية، ذكر تقرير بيت التمويل الكويتي، أن نسب العوائد تراوحت بين 5,70٪ و8,65٪ وفق بيانات الربع الرابع 2025 في مناطق محافظات الكويت، وقد سجل متوسط عائد العقار التجاري في محافظة العاصمة 6,85٪ بنهاية الربع الرابع.

في حين سجل في محافظة حولي 7,38٪، ويصل متوسط العائد في بعض المواقع في منطقة حولي 7,50٪ وفي منطقة السالمية إلى 7,33٪، ويبلغ متوسط العائد على العقارات التجارية في محافظة الفروانية 7,70٪ بنهاية الربع الرابع 2025.

ويصل متوسط العائد في بعض مناطقها التجارية كما في المواقع المطلة على الشوارع الرئيسية بالمحافظة إلى 7,60٪ وفي مواقع من منطقة خيطان إلى ذات النسبة تقريبا، وفي بعض المواقع الداخلية من منطقة الضجيج إلى 7,78٪، بينما يصل متوسط العائد في منطقة جليب الشيوخ إلى 8,08٪، ويصل متوسط العائد بمحافظة الأحمدي إلى 7,82٪.

وأشار التقرير إلى أن متوسط العائد على العقارات التجارية في المواقع الداخلية بمنطقة الفحيحيل يصل إلى 7,83٪، وفي بعض الأماكن الرئيسية من منطقة الفنطاس إلى 7,55٪ وفي منطقة المنقف يصل متوسط العائد إلى 8,10٪، ويبلغ متوسط العائد بمحافظة الجهراء إلى 6,94٪، ويصل المتوسط في شارع مرزوق المتعب إلى 6,90٪ بنهاية الربع الرابع 2025.

من جهة ثانية، ذكر تقرير بيت التمويل، أن نسبة التضخم السنوي بالكويت وفقا لآخر بيانات الإدارة المركزية للإحصاء بنهاية الربع الثالث من 2025، وهي آخر البيانات المتاحة، قد انخفضت مسجلة 2,5٪، ويلاحظ انخفاض مستوى التضخم السنوي في الكويت خلال الأشهر الأخيرة مقابل 2,8٪ في نهاية الربع الثالث من عام 2024.

وأشار التقرير إلى أنه في ظل زيادة متفاوتة لمستويات الأسعار، تسارعت زيادة الأسعار في مكون خدمات السكن حين شهدت تضخما سنويا بحدود 1٪ بنهاية الربع الثالث 2025 مقابل مستوى 0,6٪ في نهاية الربع الثالث من عام 2024.